

■ عبد الحليم فضل الله ■

## «نحو دولة المواطن»: تقرير في مهب السياسة

على المنطقة. لكن ليست حرب تموز نتيجة للانقسام الداخلي لا سبباً له واستثماراً من العدو فيه لا رسمة له، وهي سابقة ولا حقة على تطورات المنطقة وأزماتها.

يتشدد التقرير في قضية المقاومة، ليتسامح مع سياسات الإعمار «إنجازاتها الباهرة التي لم تنافس بأي حال سلطة الدولة»، ولا كان نصيحتها من الهدر والتبذير والإسراف المؤسس للدين العام إلا اليسير، في مقابل ما كانت عليه الحال في الصناديق «والإنفاق على القوى العسكرية وقاورة الاستشفاء، والتضخم التوظيفي...»، لكن تقويم سياسة إعادة الإعمار، على هذا النحو لا يخلو من تبسيط واستنساب، فتمن تلك السياسة لا يقاس بالكلفة المباشرة، ولا بتمجيد الزخارف المدنية الحديثة، بل هناك عناصر إضافية لا يمكن إسقاطها، مثل العبء الإنساني والبشري للإعمار، والضرر الذي الحقه بالتوازنات الداخلية التي لا تستقيم المواطنة إلا باستقرارها، وعواقب إهمال قطاعات وإعادة أصابتهما السياسات الرسمية بضرر لا يعوض. أما أوجه الهدر الأخرى التي حملت لعملية الإعمار من دون حق، فليست سوى فرع من فروع هذه العملية، وضمن يتيح استئناف اقتصاد ما قبل الحرب بأقل معارضة ممكنة، ليظل اقتصاد أقلبات متضامنة في ما بينها، فاقتضى الأمر إطفاء غضب المستبعدين والمتضررين بمياه المال العام بدل إرضائهم بمزيد من التنمية. ولعل إنقال ذمة المقاومة ثم إبراء ذمة السياسات، هو دعوة مستأنفة لاعتماد نموذج التسعينيات نفسه لكن بعد التخلص من معادلة المقاومة/البناء التي سادت في حينه وفرضت نفسها فرضاً.

\* رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

السلاح، كما يلوح في السطور الخفية من القرارات الدولية. وفي قضية المقاومة أيضاً، يوافق التقرير - ربما عن غير قصد - على منطق الآلة العسكرية الإسرائيلية. فالحرب الضارية ضد المدنيين اللبنانيين في تموز 2006، ما هي إلا ردة فعل (مشروعة؟) على فعل قتالي بدأتها المقاومة، ثم يقتبس من قاموس قوى الموالاة اللبنانية، ليركز على العواقب المادية القصيرة المدى للحرب، لا على تداعياتها الاستراتيجية أو على دوافعها الغائرة في باطن نظرية الأمن القومي الإسرائيلي.

هذا التحليل يتضمن مفارقات خطيرة، فهو يمنح دولة الاحتلال، وحدها دون باقي دول المنطقة، الحق بالرد غير المتكافئ مع إخلاء مسؤوليتها عن النتائج، وهو يوافق على جعل الاقتصاد اللبناني رهينة لا تفتدى إلا بالتنازل عن شطر من السيادة، كما يعتمد فهماً خاطئاً للحرب والسياسة، فيعتبرهما شأناً من شؤون الاقتصاد فيما تتبع الدولة الحقيقية سبيلاً معاكساً.

ويحسم كاتب الفصل السياسي بجملة واحدة نقاشاً لبنانياً طويلاً، فالمقاومة التي تصادر «دور الدولة في حماية البلاد منفرده لا تلحق الضرر بسلامة البشر والعمران فحسب، بل تؤدي إلى عواقب سياسية تتصل بوحدة البلاد» وكأنها خشي تبعات إفراطه، فانتقل إلى الهامش (من الصفحة) لينسب حزب الله و«جمهوره الضخم» إلى شبكة المصالح الإيرانية في الصراع الدائر

النمو وقامت رسالة قادة الاقتصاد الجدد على وعد السلام الإقليمي والسخاء الاستثماري والتمويلي المستند إلى إمارات النفط وممالكه، فشاع الحديث حينها عن المفاضلة بين هونغ كونغ وهانوي في رفض مبكر وسابق على التحرير للمقاومة. وحين ظهرت بوادر الإخفاق الإعماري دون أن يكون للقتال ضد الاحتلال يد في ذلك، انشغل واضعو السياسات بمحاولة الجمع بين هدفين متعارضين، تمويل كلفة الدين العام الباهظة وتحقيق معدلات أعلى من النمو والبناء. ولم يكن أمام أهل الإعمار في مرحلة تبدلت فيها قواعد اللعبة إلا فض الاشتباك مع أهل المقاومة والتعامل بواقعية مع احتياجاتها، مع العلم بأن كلفتها الإجمالية لا تكاد تساوي خدمة الدين لبضعة أسابيع، كما لم تكبد الموازنة الحكومية نفقات تذكر. وعلى وقع تبدل الرياح الدولية والإقليمية عاد الانقسام في المرحلة التالية إلى أقصاه، فوضعت المقاومة في مقابل الاستقرار والرفاء، وقيل إن وصاية «المجتمع الدولي» هي الملاذ الوحيد للبلد بات يعتمد أكثر من أي وقت مضى على الأموال الأتية من الخارج. تبنى التقرير في مسألة المقاومة مقولات مناوئتها، فأعلن التناقض بينها وبين سلطة الدولة، ولم يكلف نفسه عناء مجادلة حجتها الرئيسية، وهي أن القدرة على الدفاع والردع شرط لتمام السيادة، وأن «المجتمع الدولي» لا يعنيه في شيء تمكين الدولة من احتكار العنف، بل أقصى غاياته جعل الجغرافيا المحيطة بـ«إسرائيل» منطقة منزوعة

بعبارة موجزة، يفصح تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن أحيائه، والعبارة هذه ترد في ثلاث صفحات من فصل المواطنة السياسية، أحد الفصول الستة لتقرير التنمية البشرية الوطني الصادر حديثاً.

وليس لنا أن نهون بالطبع من شأن فصول أخرى ذات أهمية، لكن من دون تجاهل خللين: التناقض بين السياق الاجتماعي والسياسي السياسي للتقرير، وتبني رواية أحد أطراف الأزمة في لبنان، بل والاقتباس من يوميات الترشق الإعلامي اليومي.

لنوافق أولاً على أن تقاسم السلطة في لبنان لم يجر مجرى التوافق المألوف، فانطوى على إضعاف النطاق المركزي للسلطة. لكن الطوائف ليست وحدها السبب في إضعاف عصب الدولة وحرمانها من التماسك والاستقرار، فهناك أيضاً السياسات المتقلبة والرهانات الخاطئة وارتفاع المنسوب الخارجي في عملية اتخاذ القرار. وقد حُطرت لكاتب فصل المواطنة السياسية، في معرض نقد التوافقية وفي تلاعب درامي مقصود، أن يجعل لكل طائفة اختصاصاً، فكان الإعمار للسنة، والتحرير للشعبة، والسيادة للموارنة.

لم يرق هذا التصنيف لأدوار الطوائف الثلاث الكبرى على نقد شامل ومتأن لأوضاع المرحلة الماضية وأحوالها، بل أكد من دون تردد وجهة نظر أحد أفرقاء الأزمة من المسائل الثلاث، وباستثناء مسألة السيادة التي لم تعد مبررة لأحد، ما يزال السؤال مطروحاً عن العلاقة بين المسالتين الآخرين، المقاومة والإعمار، منذ تزامن الأمران في أعقاب الحرب الأهلية.

ففي مرحلة إعادة الإعمار الأولى، غلبت عقيدة

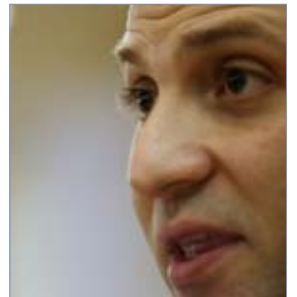
## مقابلة

## السياح هنا... وسوق الخليوي السوداء أيضاً!

رفع تجار الخليوي أسعار بطاقات التشريح المدفوعة سلفاً، مع بدء وصول المغتربين والمصطافين إلى لبنان، لابل إن أحد التجار ضبط خلال عملية بيع مخالفة للقانون لخطوط لاحقة الدفع تباع بـ200 ألف ليرة

### هنم تركيب محطة خلوي!

قال باسيل إن إحدى شركتي الاتصالات تواجه صعوبة في تركيب محطة جديدة للخلوي، شارحاً أنه في إحدى البلدات هناك محطة بعيدة حوالي 1000 متر عن الأماكن السكنية، وهي لا تضر أحد، إلا أن عرقلة تركيبها تعود إلى خلفية سياسية. وكشف أن إحدى الشركتين لم تستطع تركيب محطة، لأسباب بعضها سياسي وبعضها صحي



أي مبرر لوجود السوق السوداء التي انتشرت خلال موسم الصيف الماضي. ويشدد المسؤول عن الخطوط الخلوية في وزارة الاتصالات جيلبير نجار لـ«الأخبار»، على أن الحديث عن وجود نقص في الخطوط غير صحيح، إذ ضخّت الوزارة في الأشهر الماضية كميات كبيرة من الخطوط، ولم تحصل سوق سوداء، ولكن هناك ضغط عكسي، بحيث أصبح الخط يباع بعشرة آلاف ليرة، وتمهيداً لفصل الصيف، ستسلم الوزارة شركتي الخليوي، خلال 24 ساعة، مئات الآلاف من الخطوط الجديدة، لضخها في السوق خلال الأسبوع المقبل، وقد أبلغت شركتا الخليوي الموزعين أن كميات كبيرة من الخطوط ستوضع في السوق.

(الأخبار)

خلال موسم الاصطيف، مشيراً إلى أن استمرار هذا الواقع سيؤدي حتماً إلى سوق سوداء، وسيختلط الحابل بالنابل». ويعزو الهبر سبب هذا النقص إلى الشبكات التي لا تحتمل المزيد من الضغط، وبالتالي تقوم الوزارة بعملية تقنين في تسليم الخطوط لشركتي الخليوي، ومنهما إلى التجار، ما يؤدي إلى نقص في السوق، فيما المغتربون والمصطافون سيأتون بأعداد كبيرة إلى لبنان، ما سيضعف الطلب في مقابل انخفاض العرض.

إلا أن باسيل يشدد على أن الخطوط الخلوية متوافرة في السوق، مشيراً إلى وجود مليوني مشترك حالياً، وهناك إمكان لاستيعاب مليونين و500 ألف مشترك، ما يعني أن هناك سعة متوافرة على الشبكات، وينفي

للخط الواحد، بحيث يوهم البائع المشتري بأن في إمكانه استعمال هذا الخط استعمالاً لا محدوداً، مثال صغير أورده وزير الاتصالات جبران باسيل، خلال مؤتمر صحافي عقده أمس، منبهاً المغتربين والمصطافين من أية عملية غش قد يقعون فيها، ولافتاً إلى أن الوزارة لاحظت بدء ارتفاع بعض الأسعار «وهو أمر غير مسموح». فالسعر الرسمي لبطاقة التشريح الشهرية هو 25 دولاراً أميركياً فقط. ... فهل سيبدأ موسم السوق السوداء في لبنان؟

ويرى رئيس نقابة أصحاب شركات تجارة الخليوي في لبنان طوني الهبر، في حديث مع «الأخبار»، أن عدد خطوط الخليوي التي توزعها الوزارة على شركتي الخليوي يقل 30 إلى 40 ألف خط عن حاجة السوق،

رفع تجار الخليوي أسعار بطاقات التشريح المدفوعة سلفاً، مع بدء وصول المغتربين والمصطافين إلى لبنان، لابل إن أحد التجار ضبط خلال عملية بيع مخالفة للقانون لخطوط لاحقة الدفع تباع بـ200 ألف ليرة

## قطاعات

### اتصالات

## «الحزمة العريضة» رافعة اقتصادية للبنان

الأسواق الأساسية في المستقبل. فقطاع الخدمات مثلاً يمثل 70 في المئة من التوظيف و73 في المئة من الناتج في البلدان الصناعية، فيما تنخفض النسبتان إلى 35 في المئة و51 في المئة في المئة على التوالي في البلدان النامية.

أما الأساس في مسألة الربط بين تلك التكنولوجيات والبلدان النامية والفقيرة هو أن الشركات العاملة في قطاعات الإعلام والتجارة على سبيل المثال، استفادت كثيراً من تقنية «الحزمة العريضة». وهنا ينقل التقرير عن دراسة أعدتها مؤسسة Clarke & Wallsten قولها إن زيادة بنسبة 1 في المئة فقط في عدد مستخدمي الإنترنت توفر زيادة بنسبة تقارب 4,5 في المئة من حجم الصادرات. ومن هذا المنطلق تزداد أهمية اعتماد تكنولوجيا «الحزمة العريضة» في لبنان بعد طول تأخير، لـ«خلق الوظائف وتوفير النمو». فلبنان في مجموعة البلدان النامية في نهاية المطاف!

(الأخبار)

بانتظار إتمام المزايدة العالمية لمنح ترخيصين لتوفير خدمة الحزمة العريضة (Broadband) للاتصالات الحديثة في لبنان، وهي عملية يفترض أن تحصل في أيلول المقبل، تزداد التقارير الدولية التي تشدد على أهمية توفير تلك التكنولوجيات لتطوير عمل غالبية القطاعات في الاقتصاد الوطني. تلك التكنولوجيات التي تأخر كثيراً اعتمادها في لبنان.

البنك الدولي أصدر تقريره الثاني عن دور قطاع الاتصالات والمعلوماتية في عملية التنمية، والذي يحدد فيه تأكيد أهمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا «Broadband» في البلدان الفقيرة والنامية التي تشهد نمواً في قطاع الاتصالات يفوق بأشواط ذلك المسجل في البلدان الصناعية. التقرير يشير إلى أنه خلال السنوات الـ15 الماضية نما قطاع الاتصالات نمواً لم تشهد له مثيلاً التكنولوجيات الأخرى. ففي نهاية عام 2008، أصبح هناك حوالي 4 مليارات مستخدم للهاتف الخليوي حول العالم، والبلدان النامية تمثل

## «Glaxo» للأدوية تشتري «Bristol»

إذا فعملها المركز المرتقب في السوق اللبنانية سيكون أساساً «إعادة الأصناف بكلفة أقل»، بحسب فارس، والاستراتيجية المتبعة ستبني على زيادة «الترويج والتسويق» للمنتجات، التي اكتسبت الشركة خبرة فيها من خلال استحواذها عليها نفسها في مصر وباكستان. ويبرز اهتمام الشركة البريطانية بالمحافظة التي اشترتها من واقع أن قيمة مبيعاتها السنوية في الدول الأربع بلغت 11,8 مليون دولار في عام 2008، فيما عائدات الشركة في العالم بلغت 36,26 مليار دولار في العام نفسه.

الخطوة التي قامت بها «Glaxo» تعدّ استغلالاً للموقف الذي يبدو أنه يتكرر لدى الشركة الأميركية، ومن المستبعد أن يغير أي شيء في ما يتعلق بالأعمال في لبنان، لأن أعمال «Bristol» كانت «أساساً جيدة» قبل أن تتعثر، على حدّ تعبير فارس. وتبقى «المشاكل باللبناني» على موضوع الوكالة التي يمكن أن ينشأ نزاع بشأنها.

(الأخبار)

بهدف «إحداث دفعة إلى الأمام في استراتيجية تسريع نمط نمو الأعمال في البلدان الناشئة»، اشترت شركة صناعة الأدوية البريطانية «GlaxoSmithKline» أعمال شركة «Bristol-Myers Squibb Co» في لبنان وسوريا والأردن وليبيا واليمن. فبيئة الأعمال في ظل الركود تزداد مستوى عمليات الاستحواذ، إذ تسعى بعض الشركات إلى الهروب من الأكلاف المرتفعة، ويستغل البعض الآخر الفرص المؤاتية.

في لبنان، كانت أعمال «Bristol» قد ضعفت كثيراً في نهاية العام الماضي وبداية عام 2009، «ما اضطرها إلى طرد موظفين، وفي نهاية المطاف الانسحاب من السوق»، وفقاً لنقيب مستوردي الدواء في لبنان آرمان فارس. والصفقة التي تبلغ قيمتها الإجمالية 2,3 مليون دولار نقداً، ستوفر لـ«Glaxo» سيطرة أقوى في السوق اللبنانية. فإدارة أعمال منافستها التي تضم 12 دواءً تجري عبر مكتبها الأساسي توفر لها هامش ربحية أكبر، وتبنت قدميها في أكثر المنطقة.